كلمة العدد

التوريق اداة يفتقدها السوق المالي الاردني

مفلح عقل

تتسارع الجهود لاجل تطوير السوق المالي وتشريعاته وادواته ومؤسساته وتطوير موارده البشرية وتحديث انظمة معلوماته. جهد التطوير هذا المتعدد الاتجاهات يختصر الزمن اذا ما قوبل بالتجاوب المناسب من الجهات الرسمية.

من الادوات التي لم تستشعر الحاجة اليها بعد في السوق الاردني هي التوريق (Securitization) وقد يكون السبب في هذا التأخير هو وفرة السيولة واعتماد البنوك على ودائع عملائها في تمويل عملياتها وعدم حاجتها الى مصادر اضافية، وكذلك لعدم دخول البعض منها النماذج المعقدة لادارة الموجودات والمطلوبات وهو الامر الذي ستواجهه ان آجلا او عاجلا وفي زمن ليس بعيد عن زمننا.

التوريق هو خلق ورقة مالية قابلة للتداول مدعومة باصول غير قابلة للتداول وبعبارة اخرى هو استبدال قروض البنوك غير القابلة للتداول باوراق مالية يتم اصدارها في سوق رأس المال.

في عملية التوريق يقوم البنك بفصل بعضا من ديونه عن موجوداته الاخرى ثم بيعها لشركة تؤسس لهذه الغاية والتي تقوم بدورها باصدار اسناد في سوق رأس المال بضمان هذه الديون وتستعمل حصيلة الاصدار لدفع قيمة الديون المشتراة على ان تسدد الاسناد من حصيلة هذه الديون.

تعتبر الحسابات المدينة والاوراق المالية واقساط القروض العقارية وقروض السيارات والقروض الاستهلاكية والديون التجارية والتدفقات النقدية والدفعات المتوقعة هي المادة الاساسية لعملية التوريق.

لاهمية التوريق وللمزايا العديدة التي يقدمها لا بد وان يدخل هذا الاسلوب للسوق المالي الاردني كوسيلة تمويل واستثمار، لكن ادخاله يتطلب وجود قانون خاص بذلك.

قانون التوريق المطلوب يجب ان يتناول قضايا منها بساطة تحويل الاصول المورقة دون كلفة وان يسمح بالتحويل للشركة الخاصة دون ابلاغ المدينين وكذلك سهولة ممارسة المشتري لحق الملكية على الديون المشتراه مراعاة ان لا يترتب على هذه العملية اعباء ضريبية لان عملية التوريق ليست الا عملية تحويل حقوق وموجودات.

كذلك لا بد وان يذلل القانون الصعوبات التي قد تعيق التوسع في استعمال التوريق مثل مواقع اطراف عملية التوريق ومنهم الدائنون (Originators) والشركة الخاصة التي تشتري الديون المورقة والجهة التي تقوم على خدمة الديون المورقة والمستثمرين الذين يشترون الاوراق التي تصدرها الشركة لتمويل شراء الديون.

يحقق التوريق العديد من المزايا للمؤسسات التي تمارسه حيث بالامكان تصميم الحجم الانسب من الموجودات (من خلال توريق بعضها) دون الاضطرار الى تقليص حجم العمليات الكلية بالاضافة الى امكانية تحسن نوعية الموجودات والحصول على الاموال من مصادر اضافية غير تقليدية.

كذلك يحقق التوريق للمؤسسات ميزة المواءمة بين الموجودات والمطلوبات الى جانب تحسين نسب الميزانية وتخفيض كلفة التمويل وتنويع المخاطر.

لتلك الاسباب تلجأ البنوك في الاسواق الكفؤة والنشطة لتوريق بعض موجوداتها لاسباب تتعلق بالحصول على تمويل اقل كلفة أو لتحسين نسب كفاية رأس المال أو لادارة افضل لموجوداته، أو لمطلوباته أولتقليص الديون ذات النوعية المتدنية ولهذه الاسباب مجتمعة معا.

يضيف التوريق للاسواق المالية ميزتا العمق والسيولة ويمكن المقرضين من ادارة افضل لموجوداتهم كما يتيح لهم امكانية تحسين شروط تمويلهم وتوزيعا افضل للمخاطر لكل من المقرضين والمستثمرين.

واخيرا يحتاج نجاح مثل هذه الاداة الى جانب وجود قانون خاص يحكمها الى وجود شركة تصنيف تعطي رأيا بخصوص نوعية الموجودات موضع التوريق يساعد في تسعيرها وتسويقها كما يحتاج الى وجود مكتب للمعلومات الائتمانية يوفر مطلوبات جاهزة عن المدينين وهذا يعيدنا الى مدى الحاجة التي يستمر الحديث عنها وهي مؤسسة تصنيف ائتماني ومكتب معلومات ائتمانية.